

□

□

## قرائن إعلال الحديث الغريب □ دراسة في ضوء تطبيقات المحدثين النقاد □

مير أكبر شاه

المقدمة:

إن علم علل الحديث يعدّ من أجلّ أنواع علم الحديث، وأهم فن من فنونه؛ ولذلك اهتم علماء الحديث بالحديث النبوي عموماً، وبيان علل الأحاديث على وجه الخصوص؛ وذلك لأنه بمعرفة العلل يعرف كلام النبي صلى الله عليه وسلم من غيره، وصحيح الحديث من ضعيفه، وصوابه من خطئه. قال ابن الصلاح رحمه الله: "اعلم: أن معرفة علل الحديث من أجل علوم الحديث وأدقها وأشرفها"<sup>(1)</sup>.

أهمية البحث:

تظهر أهمية البحث من خلال الأمور التالية:

**أولاً:** دراسة الأمور التي يجب مراعاتها عند الحكم على الحديث الغريب بالقبول أو الرد، وذلك من خلال تطبيقات المحدثين النقاد.

**ثانياً:** إبراز منهجية الأئمة في إعلال الحديث الغريب وعمق نظرهم ودقة أحكامهم، تتجلى منه إصابة القواعد التي ساروا عليها في تعليل الأحاديث، ويتضح منه وحدة المنهج الحديثي؛ وإن اختلفت العبارات والألفاظ.

**ثالثاً:** جوهرية قضية الغرابة في رواية الحديث، وأثر الغرابة في قبول الحديث أو رده، فالغرابة تعتبر أهم القرائن في تعليل الحديث.

---

-1 ابن الصلاح، علوم الحديث، تحقيق: عبد اللطيف المهيم وماهر ياسين الفحل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1،

## مشكلة البحث:

استقر عند كثير من المتأخرين في حكم الغريب وشاع عندهم وتواطأت كتب المصطلحات الحديثية المتأخرة أن الراوي إذا كان ثقة وانفرد برواية شيء، قُبل حديثه اعتماداً على ثقته وضبطه، وأما إذا كان الراوي ضعيفاً وانفرد بشيء، رد حديثه استناداً على ضعفه وقلة ضبطه. ومن هنا ينشأ السؤال: هل يؤخذ ذلك حكماً عاماً؟ وهل يقتضي كون الراوي ضعيفاً رد روايته، أو ينبغي أن يخصص ذلك؟ لأنه يجوز أن يكون المتفرد قد ضبط الحديث، ويجوز أن يكون وهم فيه، فلا يحكم بضعف الحديث ولا بصحته ما لم يتضح ضبط الراوي للحديث أو وهمه فيه. ولذلك لا بد من دراسة الحديث الغريب في ضوء تطبيقات المحدثين التقاد من خلال أقوالهم في إعلال الحديث الغريب.

## التمهيد:

## العلة لغة:

العلة من عَلةً وِيعَلةً، أي: من باب نصرَ وضربَ، إذا سقاه السقية الثانية، ويتعدى بنفسه ويقال: علّت الإبل تَعَلَّ وتَعَلَّ إذا شربت الشربة الثانية. فمعنى عَلةً: سقاه مرة بعد أخرى<sup>(2)</sup>.

## العلة في الاصطلاح:

ترد كلمة العلة عند المحدثين على معنيين:

المعنى الأول: معنى عام ويراد به الأسباب التي تقدر في صحة الحديث، وعلى ما لا يقدر في صحة الحديث، وعلى ما كانت ظاهرة، وعلى ما كانت خفية<sup>(3)</sup>. قال ابن الصلاح رحمه الله: "اعلم أنه قد يطلق اسم العلة على غير ما ذكرناه من باقي الأسباب القادرة في الحديث المخرجة له من حال الصحة إلى حال الضعف المانعة من العمل به على ما هو مقتضى لفظ العلة في الأصل، ولذلك نجد في كتب علل الحديث الكثير من الجرح بالكذب والغفلة وسوء الحفظ ونحو ذلك من أنواع الجرح"<sup>(4)</sup>. وما قاله ابن

2- إسماعيل بن حماد الجوهري، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق: أحمد عبد الغفور، دار العلم، بيروت، 4ط، 1407هـ/1987م، "مادة علل"، ج 5، ص 1773، ومحمد بن مكرم بن منظور الإفريقي، لسان العرب، دار صادر، بيروت، ط 3، 1414هـ، ج 11، ص 471.

3- شريف حاتم بن عارف العوني، شرح موقظة الذهبي، دار ابن الجوزي، ط 1، 1427هـ ص 139.

4- ابن الصلاح، علوم الحديث، ص 84.

الصلاح ظاهر، ففي كتاب العلل لابن أبي حاتم، وكتاب العلل للدار قطني، والكتب التي تهتم بالتعليل بالتفرد مثل مسند البزار والمعجم الأوسط والمعجم الصغير للطبراني وغيرها من الكتب أمثلة كثيرة تدل على ما قال، وكذلك في تطبيقات الأئمة المتقدمين، فالعلة عندهم لها معنى واسع وشامل، بحيث تشمل ما قاله ابن الصلاح، والمعنى الخاص الآتي الذكر.

المعنى الثاني: معنى خاص، ذكره ابن الصلاح في تعريفه للحديث المعلول بقوله: "هو الحديث الذي اطلع فيه على علة تقدر في صحته مع أن ظاهره السلامة منها"<sup>(5)</sup>. وكذا ذكره ابن حجر بقوله: "هو حديث ظاهره السلامة اطلع فيه بعد التفتيش على قاده"<sup>(6)</sup>. وهذا المعنى هو مراد من تكلم عن أهمية العلل، وهو المعنى الذي يتكلم عنه من كتب في علوم الحديث، وقد أشار الحاكم في كتابه إلى هذا المعنى<sup>(7)</sup>.

#### الغريب لغة:

لفظة "الغريب" وصف على وزن فعيل من غرب ويوصف الكلام بذلك، فيقال: كلام غريب أي غامض أو بعيد عن الفهم، ويوصف بذلك أيضا الرجل، فيقال: رجل غريب أي بعيد عن وطنه<sup>(8)</sup>.

#### الغريب في الاصطلاح:

أن يروي الراوي حديثاً لا يشاركه فيه غيره. ويسمى ذلك الحديث فرداً أو غريباً. قال الخطيب البغدادي: "وقد يعبر عن مثل ما ذكرناه آنفاً بأنه غريب، وأكثر ما يوصف بذلك الحديث الذي ينفرد به بعض الرواة بمعنى فيه لا يذكره غيره إما في إسناده أو في متنه"<sup>(9)</sup>. وقال ابن الصلاح: "الحديث الذي ينفرد به بعض الرواة يسمى بـ: "الغريب"، وكذلك الحديث الذي ينفرد فيه بعضهم بأمر لا يذكر فيه

5- ابن الصلاح، علوم الحديث، ص 36.

6- أبو يحيى زكريا بن محمد بن زكريا الأنصاري، فتح الباقي على ألفية العراقي، تحقيق: عبد اللطيف هميم وماهر الفحل، دار الكتب العلمية، ط 1، 1422هـ/2002م، ج 1، ص 263.

7- محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري، معرفة علوم الحديث، تحقيق: السيد معظم حسين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 2، 1397هـ/1977م، ص 107.

8- أحمد بن فارس، معجم مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الفكر، بيروت، 1399هـ/1979م، ج 4، ص 420، أبو بكر بن عبد القادر الرازي، مختار الصحاح، المكتبة العصرية، بيروت، ط 5، 1420هـ/1999م، ص 488، لسان العرب، ج 1، ص 640، الزبيدي، تاج العروس، دار الهداية، ج 3، ص 478.

9- أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، الجامع لأخلاق الراوي، مكتبة المعارف، الرياض، 1403هـ، ج 2، ص 126.

غيره، إما في متنه وإما في إسناده" (10).

#### أقسام الغريب:

قد ذكر أئمة الحديث أقسامًا متعددة للغريب، وأهم هذه الأقسام قسبان: القسم الأول: الغريب المطلق، وهو أن يروي الراوي متن الحديث لا يشاركه فيه غيره، فلا يكون له إلا طريق واحد، ويطلق عليه العلماء لفظ الغرابة، فيقولون: حديث غريب أو حديث فرد. القسم الثاني: الغريب النسبي، وهو أن يروي الراوي الحديث بإسناد لا يشاركه فيه غيره، وقد عرف متنه عن غير ذلك الشيخ، وهو ما ذكره الترمذي بقوله: وربّ حديث يروى من أوجه كثيرة، وإنما يستغرب لحال الإسناد (11).

#### حكم الغريب:

إن وصف أئمة نقد الحديث بالغرابة لا يقتضي تضعيفًا ولا تصحيحًا؛ لأنه يجوز أن يكون المتفرد قد ضبط الحديث، ويجوز أن يكون وهم فيه، فلا يحكم بضعف الحديث ولا بصحته ما لم يتضح ضبط الراوي للحديث أو وهمه فيه. قال الدكتور المري: "والخلاصة مما تقدم هي أن الغرابة عند النقاد لا تقتضي صحة ولا ضعفًا، وإنما هي مجرد الاستغراب، وأكثر ما يطلقون الغرابة حينما لا يكون لذلك التفرد عندهم علة ترده" (12). وهذا ما يظهر من صنيع أئمة المصطلح في تقسيم الغرائب والأفراد باعتبار الصحة والضعف. قسم الحاكم الغريب إلى ثلاثة أنواع: غرائب الصحيح وغرائب الشيوخ وغريب الإسناد والمتن. وقسم ابن الصلاح الغريب إلى صحيح وغير صحيح، فقال: "ثم إن الغريب ينقسم إلى: صحيح كالأفراد المخرجة في الصحيح وإلى غير صحيح، وذلك هو الغالب على الغريب" (13).

#### علاقة الغرابة بالعلة:

تقدم في حكم الغريب أن التفرد لا يقتضي تضعيفًا ولا تصحيحًا؛ لأنه يجوز أن يكون المتفرد قد ضبط الحديث، ويجوز ألا يكون كذلك، فليس التفرد دليل الخطأ والعلة، بل هو مظنة الخطأ والعلة؛ لأن الراوي إذا روى حديثًا لا يشاركه فيه غيره، يظن به أن يكون قد وهم فيه. يقول ابن رجب: "وانفراد الراوي بالحديث، وإن كان ثقة، هو علة في الحديث يوجب التوقف فيه، وأن يكون شاذًا ومنكرًا، إذا لم يرو معناه من وجه يصح، وهذه طريقة أئمة الحديث المتقدمين كالإمام أحمد ويحيى القطان ويحيى بن معين

10- ابن الصلاح، علوم الحديث، ص 157.

11- ابن الصلاح، علوم الحديث، ص 157.

12- انظر: سعيد المري، إعلال الحديث الغريب المشهور، دار ابن حزم، ط 1، 1431هـ/2010م، ص 53-67.

13- ابن الصلاح، علوم الحديث، ص 157.

وعلي بن المديني وغيرهم" (14).

اهتمام المحدثين بالغريب:

اهتم المحدثون في كتبهم بالغريب، ومن المحدثين النقاد الذين اهتموا بالغريب، الإمام الترمذي في جامعه والحافظ البزار في مسنده والإمام الطبراني في المعجم الأوسط، وابن عدي في الكامل.

ضابط قبول الغرابة أو ردّها:

الذي استقر عند كثير من المتأخرين في حكم الغريب وشاع عندهم، أن الراوي إذا كان ثقة وانفرد برواية شيء، قبل حديثه اعتماداً على ثقته وكمال ضبطه، وأما إذا كان الراوي ضعيفاً وانفرد بشيء رد حديثه استناداً على ضعفه وقلة ضبطه. قال ابن الصلاح: "إذا انفرد الراوي بشيء نظر فيه؛ فإن كان ما انفرد به مخالفاً لما رواه من هو أولى منه بالحفظ لذلك وأضبط، كان ما انفرد به شاذاً مردوداً، وإن لم تكن فيه مخالفة لما رواه غيره، وإنما هو أمر رواه هو ولم يروه غيره، فينظر في هذا الراوي ولم يقدر الانفراد فيه، وإن لم يكن ممن يوثق بحفظه وإتقانه لذلك الذي انفرد به كان انفراجه خارماً له مزحزحاً عن حيز الصحيح، ثم هو بعد ذلك دائر بين مراتب متفاوتة بحسب الحال، فإن كان المنفرد به غير بعيد من درجة الحافظ الضابط المقبول تفرده، استحسنا حديثه ذلك، ولم نحطه إلى قبيل الحديث الضعيف، وإن كان بعيداً من ذلك رددنا ما انفرد، وكان من قبيل الشاذ المنكر" (15). وما قاله ابن الصلاح ينبغي أن يخصص ولا يؤخذ حكماً عاماً، فإن مقياس القبول والرد في تفرد الراوي ليس كونه ثقة أو ضعيفاً فحسب، بل لهم في كل حديث تفرد به الراوي نقد خاص حسب القرائن التي تصاحب التفرد، فيترجح بها جانب القبول أو جانب الرد لما تفرد به الراوي، فإذا ترجح بالقرائن جانب القبول يقضي النقاد بصحة الحديث حينئذ، وإذا ترجح بالقرائن عدم ضبط الراوي أو عدم قبول روايته، فيقضي النقاد بعدم صحة ذلك الحديث الغريب. قال الدكتور حمزة المليباري: "وعند تتبع كلام النقاد والنظر في صنيعهم يتجلى لنا أن ما لخصه ابن الصلاح ينبغي تخصيصه، فإن مقياس القبول والرد في مجال التفرد ليست أحوال الرواة المتمثلة في الثقة والضعف فحسب، بل توافر القرائن الدالة على ذلك" (16). وتبين من هذا أن التفرد مظنة لوجود العلة، فلا يكون مردوداً مطلقاً، كما لا يكون مقبولاً مطلقاً، بل ينظر إلى قرائن تجعله مقبولاً أو مردوداً.

14- ابن رجب، شرح علل الترمذي، مكتبة المنار، الزرقاء، ط 1، 1407هـ/1987م، ج 1، ص 78.

15- ابن الصلاح، علوم الحديث، ص 167.

16- الدكتور المليباري، الموازنة بين المتقدمين والمتأخرين في تصحيح الأحاديث وتعليلها، دار ابن حزم، ط 2،

1422هـ/2001م، ص 73.

القرائن التي تجعل الحديث الغريب غير محتمل وقادحا في صحته:

الأولى: كون روايتين بحيث تكون إحداهما غريبة، والأخرى مشهورة، وتكون الغريبة أولى بالشهرة.

الثانية: كون المتفرد معروفاً بأنه غير عدل أو غير ضابط.

الثالثة: كون الراوي المتفرد عنه من المشهورين برواية الحديث.

الرابعة: تأخر الطبقة التي وقع فيها التفرد.

الخامسة: كون الإسناد من الأسانيد النادرة.

السادسة: كون السند عالياً.

القرينة الأولى: كون روايتين بحيث تكون إحداهما غريبة، والأخرى مشهورة، وتكون الغريبة أولى بالشهرة:

المراد من التعليل بهذه القرينة أن توجد روايتان إحداهما غريبة والأخرى مشهورة، ولا يوجد بينهما أي مخالفة حتى يعل إحداهما بالمخالفة، بل ويمكن أن تعتبر كل واحدة منهما متابعة أو شاهداً للأخرى في بادئ النظر، لكن تكون الرواية الغريبة أولى بالشهرة من المشهورة، وهذا الذي يجعل الناقد يتوقف في قبول الرواية الغريبة بقرينة كونها غريبة مع اقتضاء شهرتها<sup>(17)</sup>.

ويعتبر إعلال الغريب بالمشهور من القرائن المصاحبة للتفرد التي تجعل الغريب معلولاً وترجح بها جانب الرد على جانب القبول، وهذا النوع من التعليل مستفيض من عمل النقاد لمن تتبع صنيعهم، ويلاحظ من صنيع البزار استخدام هذه القرينة، فإنه يورد الحديث من طريقين: أحدهما يكون غريباً والآخر مشهوراً، فكأنه يعل الغريب بالمشهور، وأحياناً يورد الطريق الغريب ويعلله بالتفرد ويشير إلى الطريق المشهور.

المثال الأول:

قال أبو نعيم: حدثنا عبد الله بن محمد بن جعفر ثنا أبو بكر بن أبي عاصم ثنا عبد الجبار بن العلاء ثنا سفيان بن عيينة عن مسعر عن إبراهيم السكسكي عن عبد الله بن أبي أوفى قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "خيار عباد الله الذين يراعون الشمس والقمر والأهلة لذكر الله". وقال أبو نعيم: "تفرد سفيان عن مسعر برفعه، ورواه خلاد وغيره عن مسعر موقوفاً"<sup>(18)</sup>.

17- انظر: إعلال الحديث الغريب بالمشهور، ص 127-132.

18- أبو نعيم أحمد بن عبد الله الأصفهاني، حلية الأولياء، دار الكتب العلمية، بيروت، 1409هـ/ 1988م، ج 7،

## تخريج الحديث:

أخرجه البزار<sup>(19)</sup> والحاكم<sup>(20)</sup> من طريق عبد الجبار بن العلاء ثنا ابن عيينة به مرفوعاً بنحوه. وأخرجه ابن المبارك<sup>(21)</sup>، وأخرجه ابن أبي شيبة<sup>(22)</sup>، عن وكيع، والبيهقي<sup>(23)</sup>، من طريق جعفر بن عون. ثلاثتهم (ابن المبارك ووكيع وجعفر) عن مسعر عن إبراهيم ثنا أصحابنا عن أبي الدرداء موقوفاً.

## دراسة علة الحديث:

الحديث له طريقان: الطريق الأول: سفيان بن عيينة عن مسعر عن إبراهيم عن ابن أبي أوفى مرفوعاً. ويرويه عن سفيان بن عيينة عبد الجبار بن العلاء العطار البصري، وهو لا بأس به<sup>(24)</sup>. الطريق الثاني: رواه غير واحد، منهم: عبد الله بن المبارك<sup>(25)</sup> ووكيع بن الجراح<sup>(26)</sup> وخلاد بن يحيى وجعفر بن

ص 227.

- 19- أحمد بن عبد الخالق البزار، مسند البزار، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله، مؤسسة علوم القرآن، بيروت، ط 1، 1409 هـ، ج 8، ص 283، 284.
- 20- محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري، المستدرک، دار الكتب العلمية، بيروت، 1411 هـ/ 1990 م، ج 1، ص 11، ح: 163.
- 21- عبد الله بن المبارك بن واضح المروزي، الزهد، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، دار الكتب العلمية، بيروت، ص 460.
- 22- إمام عبد الله بن محمد بن أبي شيبة، المصنف، تحقيق: كمال يوسف الحوت، مكتبة الرشد، الرياض، 1409 هـ، ج 13، ص 312، ح: 35746.
- 23- إمام أحمد بن الحسين البيهقي أبو بكر، السنن الكبرى، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، مكتبة دار الباز، مكة المكرمة، 1414 هـ/ 1994 م، ج 1، ص 379، ح: 1657.
- 24- ينظر: عبد الرحمن بن محمد بن إدريس التميمي الرازي ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط 1، 1271 هـ/ 1952 م، ج 6، ص 32، محمد بن حبان البستي، كتاب الثقات، تحقيق: السيد شرف الدين أحمد، دار الفكر، بيروت، ط 1، 1395 هـ/ 1975 م، ج 8، ص 418، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تقريب التهذيب، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطاء، دار المكتبة العلمية، بيروت، ط 2، 1415 هـ/ 1995 م، ج 1، ص 552.
- 25- عبد الله بن المبارك المروزي، أحد الأئمة والحفاظ، وروى له الجماعة. ينظر: الجرح والتعديل، ج 1، ص 265، إمام محمد بن سعد بن منيع البصري، الطبقات الكبرى، تحقيق: محمد عبد القادر عطاء، دار الكتب العلمية، بيروت، 1410 هـ/ 1990 م، ج 7، ص 372، تقريب التهذيب، ج 1، ص 527.
- 26- ثقة حافظ، روى له الجماعة. ينظر: إمام أحمد بن حنبل الشيباني، العلل ومعرفة الرجال، تحقيق: وصي الله بن محمد عباس، المكتب الإسلامي، بيروت، ط 1، 1408 هـ/ 1988 م، ج 1، ص 152، الطبقات الكبرى، ج 6، ص 394، الجرح والتعديل، ج 9، ص 38، حافظ يوسف بن عبد الرحمن المزي، تهذيب الكمال، تحقيق: بشار عواد

عون<sup>(27)</sup> وغيرهم عن مسعر عن بعض أصحابه عن أبي الدرداء رضي الله عنه موقوفاً. فهذا الحديث روي من طريقين عن صحابييين: الأول: سفيان بن عيينة عن مسعر عن إبراهيم عن ابن أبي أوفى مرفوعاً. الثاني: غير واحد عن مسعر عن إبراهيم عن رجل عن أبي الدرداء موقوفاً. قلتُ: هذان الطريقتان يمكن أن يقال بصحة كليهما، وأن الثاني لا يضر الأول؛ فإنها من رواية الثقات، ولذلك صحح الحاكم طريق ابن عيينة، بقوله: "هذا إسناد صحيح، ... وإذا صح هذه الاستقامة لم يضره توهين من أفسد إسناده". ثم قال بعد رواية الحديث من طريق ابن المبارك: "هذا لا يفسد الأول ولا يعلله فإن ابن عيينة حافظ ثقة، وكذلك ابن المبارك، إلا أنه أتى بأسانيد آخر كمعنى الحديث الأول"<sup>(28)</sup>. وكأن الحاكم لم يعتبر هذه العلة مؤثرة في الحكم، لكن الأئمة النقاد أعلوا الرواية المرفوعة بالموقوفة. وقال البزار: "وهذا الحديث لا نعلم أحدا رواه عن مسعر بهذا الإسناد إلا سفيان بن عيينة، ومحمد بن الوليد الذي حدثنا بهذا الحديث لا نعلم أحدا تابعه على روايته عن يحيى بن أبي بكير عن ابن عيينة، والصحيح الذي روى عن مسعر عن إبراهيم عن رجل عن أبي الدرداء موقوفاً"<sup>(29)</sup>. وأورده الدارقطني في الأفراد، وقال: "تفرد به سفيان بن عيينة عن مسعر عنه وهو غريب عنه، ورواه يحيى بن أبي بكير الكرمانى عن ابن عيينة مثله، وتفرد به محمد بن حميد الرازي عنه، وروى عن محمد بن محمد بن إدريس الشافعي عن ابن عيينة نحوه"<sup>(30)</sup>.

#### رأي الباحث في وجه الإعلال:

الحديث اشتهر عن مسعر عن إبراهيم عن رجل عن أبي الدرداء مع أنه موقوف، بخلاف الحديث عن مسعر عن إبراهيم عن ابن أبي أوفى مع أنه مرفوع، فكان الأولى اشتهار الحديث المرفوع بدلا

- 
- معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط 1، 1400هـ/1980م، ج 30، ص 462.
- 27- جعفر بن عون بن جعفر القرشي المخزومي أبو عون الكوفي، ثقة، وروى له الجماعة. ينظر: أحمد بن حنبل، العليل ومعرفة الرجال، ج 3، ص 103، ابن سعد، الطبقات الكبرى، ج 6، ص 396، 85/1، الإمام يحيى بن معين أبو زكريا، تاريخ ابن معين (رواية الدارمي)، تحقيق: أحمد محمد نور سيف، دار المأمون للتراث، دمشق، 1400هـ، ج 1، ص 85، 270/1، أحمد بن عبد الله العجلي الكوفي، أبو الحسين، معرفة الثقات، تحقيق: عبدالحليم البستوي، مكتبة الدار، المدينة المنورة، ط 1، 1405هـ/1985م، ج 1، ص 270، الجرح والتعديل، ج 2، ص 485، تهذيب الكمال، ج 5، ص 70.
- 28- الحاكم، المستدرک، ج 1، ص 115.
- 29- مسند البزار، ج 8، ص 283، 284.
- 30- الحافظ محمد بن طاهر المقدسي، أطراف الغرائب والأفراد، تحقيق: محمود محمد حسن نصار والسيد يوسف، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 1419هـ/1998م، ج 4، ص 178.



من اشتها الموقوف. ثم لو كان الحديث عند مسعر عن إبراهيم عن ابن أبي أوفى مرفوعاً، لما تركه أصحابه الآخرون. ولذلك أعل غير واحد من النقاد منهم: البزار وأبو نعيم الطريق الغريب بالطريق المشهور. ويلاحظ من صنيع البزار أنه أعل الغريب بالمشهور، فقد ساق الرواية المرفوعة، وعلق عليها بقوله: والصحيح الذي روى عن مسعر عن إبراهيم عن رجل عن أبي الدرداء موقوفاً.

#### المثال الثاني:

قال البيهقي: أخبرنا أبو الحسن بن أبي علي السقاء، أخبرنا أبو سهل بن زياد القطان، حدثنا أحمد بن يحيى الحلواني، حدثنا عبيد بن جناد، حدثنا عطاء بن مسلم الخفاف عن خالد الحذاء عن عبد الرحمن بن أبي بكرة عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "اغد عالماً أو متعلماً أو مستمعاً أو محباً، ولا تكن الخامسة فتهلك". وقال البيهقي: "تفرد بهذا عطاء الخفاف، وإنما يروى هذا عن عبد الله بن مسعود وأبي الدرداء من قولهما"<sup>(31)</sup>.

#### تخريج الحديث:

أخرجه الطبراني<sup>(32)</sup>، والبيهقي<sup>(33)</sup>، من طريق عبيد بن جناد به. وأخرجه الدارمي<sup>(34)</sup>، من طريق الحسن، والبخاري من طريق سهل القراري<sup>(35)</sup>، كلاهما (الحسن وسهل) عن ابن مسعود قوله بمثله دون: "أو مُحِبًّا". وأخرجه الطحاوي<sup>(36)</sup>، من طريق زر بن حبيش عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، أنه كان يقول: "اغد عالماً أو متعلماً، ولا تغد إمعة فيما بين ذلك". وأخرجه الطبراني<sup>(37)</sup>، من طريق

- 
- 31- أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي، شعب الإيمان، تحقيق: محمد السعيد بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 1410 هـ، ج 2، ص 265.
- 32- أبو القاسم سليمان بن أحمد الطبراني، المعجم الأوسط، تحقيق: طارق بن عوض الله بن محمد، عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، دار الحرمين، القاهرة، 1415 هـ، ج 5، ص 231، ح: 5171.
- 33- شعب الإيمان، ج 2، ص 265، ح: 1581.
- 34- عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي، السنن، تحقيق: فواز أحمد زمرلي وخالد السبع، دار الكتاب العربي، بيروت، ط 1، 1407 هـ، ج 1، ص 91، ح: 248.
- 35- الإمام محمد بن إسماعيل البخاري، أبو عبد الله، التاريخ الكبير، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن، تحت مراقبة: محمد عبد المعيد خان، ج 4، ص 99، ت: 2096.
- 36- أحمد بن محمد بن سلامة، أبو جعفر الطحاوي، شرح مشكل الآثار، تحقيق: الشيخ شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1415 هـ/ 1994 م، ج 15، ص 407، ح: 6116.
- 37- أبو القاسم سليمان بن أحمد الطبراني، المعجم الكبير، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، ج 9، ص 150، ح: 8752.

عبد الملك بن عمير عن ابن مسعود بنحوه.

دراسة علة الحديث:

الحديث لم يروه مرفوعاً إلا عبيد بن جناد<sup>(38)</sup>، حدثنا عطاء بن مسلم<sup>(39)</sup>، عن خالد بن مهران<sup>(40)</sup>. وأعله البزار بقوله: "وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من وجه من الوجوه إلا من هذا الوجه عن أبي بكرة، وعطاء بن مسلم ليس به بأس ولم يتابع عليه"<sup>(41)</sup>. وأعله الطبراني بقوله: "لم يرو هذا الحديث عن خالد الخذاء إلا عطاء بن مسلم، ولم يروه عن مسعر أيضاً إلا عطاء، تفرد به عبيد بن جناد"<sup>(42)</sup>.

رأي الباحث في وجه الإعلال:

وجه إعلال الحديث يرجع إلى ثلاث قرائن: الأولى: أن التفرد استمر حتى وقع في طبقات متأخرة، وهي طبقة عطاء بن مسلم، وهو من الطبقة الوسطى من أتباع التابعين، والتفرد في هذه الطبقة لا يقبل إلا من الأئمة الحفاظ، وانفرد عنه عبيد بن جناد، وهو من تبع أتباع التابعين، والتفرد في هذه الطبقة لا يقبل إلا نادراً. الثانية: خالد بن مهران الخذاء من المشهورين بالحديث، والتفرد عن مثله موضع استغراب. الثالثة: أن الحديث اشتهر عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه مع أنه موقوف، دون أن يشتهر عن عبد الرحمن بن أبي بكرة عن أبيه رضي الله عنه مع أنه مرفوع. فكان الأولى اشتهار الحديث المرفوع بدل اشتهار الموقوف، ثم لو كان الحديث عند أبي بكرة مرفوعاً، لما تركه الحسن ورواه عن ابن مسعود رضي الله عنه موقوفاً، وكذا لو كان الحديث عند عبد الرحمن بن أبي بكرة مرفوعاً لما تركه أصحابه، منهم: عبد الملك بن عمير، ورووه عن ابن مسعود رضي الله عنه.

المثال الثالث:

قال الترمذي: حدثنا أبو سلمة يحيى بن خلف، وحميد بن مسعدة، قالوا: حدثنا بشر بن المفضل قال: حدثنا يونس بن عبيد، عن محمد بن سيرين، عن أبي المهلب، عن عمران بن حصين قال: قال لنا

38- عبيد بن جناد الحلبي، صدوق. ينظر: الجرح والتعديل، ج 5، ص 404، كتاب الثقات، ج 8، ص 432.

39- عطاء بن مسلم الخفاف الكوفي، صدوق ودفن كتبه فيهم كثيراً، من الثامنة وروى له النسائي وابن ماجه. ينظر:

الجرح والتعديل، ج 6، ص 336، ابن حبان، المجروحين، ج 2، ص 131، تقريب التهذيب، ج 1، ص 675.

40- وهو ثقة، وروى له الجماعة. ينظر: الطبقات الكبرى، ج 7، ص 259، الجرح والتعديل، ج 3، ص 353، تقريب

التهذيب، ج 1، ص 264.

41- مسند البزار، ج 9، ص 94.

42- الطبراني، المعجم الأوسط، ج 5، ص 231.

رسول الله صلى الله عليه وسلم: "إن أحاكم النجاشي قد مات، فقوموا فصلوا عليه"، قال: فقمنا، فصفنا كما يصفّ على الميت، وصلينا عليه كما يصل على الميت. وقال الترمذي: "هذا حديث حسن صحيح غريب من هذا الوجه، وقد رواه أبو قلابة عن عمه أبي المهلب عن عمران بن حصين" (43).

تخريج الحديث:

أخرجه أحمد (44)، والبخاري (45)، من طريق بشر بن مفضل به. وأخرجه ابن أبي شيبة (46)، من طريق عبد الأعلى، وأحمد (47)، عن عبد الوارث بن سعيد. كلاهما (عبد الأعلى وعبد الوارث) عن يونس عن ابن سيرين عن عمران بنحوه. وأخرجه أحمد (48)، من طريق يحيى بن أبي كثير، ومسلم (49)، من طريق أيوب السختياني، وأحمد (50)، من طريق خالد الحذاء، وابن ماجه (51)، من طريق يونس، كلهم (يحيى وأيوب وخالد الحذاء ويونس) عن أبي قلابة عن أبي المهلب عن عمران بمثله.

دراسة علة الحديث:

الحديث له طريقان: الأولى: يونس عن ابن سيرين عن أبي المهلب (52) عن عمران، وهو غريب، لم يروه عن يونس عن ابن سيرين (53) إلا بشر بن المفضل (54). الثاني: أبو قلابة عن أبي المهلب

- 
- 43- الإمام محمد بن عيسى الترمذي، الجامع، تحقيق: الشيخ أحمد شاكر، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ج 3، ص 357.
- 44- الإمام أحمد بن حنبل الشيباني، المسند، مؤسسة قرطبة، القاهرة، ج 4، ص 439، ح: 19956.
- 45- مسند البخاري، ج 9، ص 56، ح: 3583.
- 46- المصنف، ج 3، ص 362، ح: 1274.
- 47- المسند، ج 4، ص 439، ح: 19955.
- 48- المصدر السابق، ج 4، ص 446، ح: 20019.
- 49- الإمام مسلم بن الحجاج، الصحيح، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، إدارة البحوث العلمية والإفتاء، مكة المكرمة، 1400هـ/ 1980م، ج 3، ص 55، ح: 2254.
- 50- المسند، ج 4، ص 433، ح: 19903.
- 51- الإمام محمد بن يزيد بن ماجه القزويني، أبو عبد الله، السنن، تحقيق: الشيخ محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ج 1، ص 491، ح: 1535.
- 52- وأبو المهلب الجرمي البصري اسمه عمرو أو عبد الرحمن وقيل: النصر، وقيل: معاوية، ثقة وروى له مسلم والأربعة. ينظر: الطبقات الكبرى، ج 7، ص 126، كتاب الثقات، ج 5، ص 414، تقريب التهذيب، ج 2، ص 475.
- 53- ومحمد بن سيرين الأنصاري البصري، ثقة ثبت وروى له الجماعة. ينظر: الجرح والتعديل، ج 7، ص 280، معرفة الثقات للعجلي، ج 2، ص 240، الطبقات الكبرى، ج 7، ص 193، تقريب التهذيب، ج 2، ص 85.
- 54- أبو إساعيل البصري، ثقة وروى له الجماعة. ينظر: الجرح والتعديل، ج 2، ص 366، معرفة الثقات للعجلي، ج 1، ص 247، الطبقات الكبرى، ج 7، ص 290، تقريب التهذيب، ج 1، ص 130.

عن عمران، وهو مشهور، رواه عن أبي قلابة جماعة. وأبو قلابة عبد الله بن زيد الجرمي البصري، ثقة وروى له الجماعة<sup>(55)</sup>. قلت: بشر بن المفضل من الثقات إلا أنه قد خالفه عبد الوارث بن سعيد، وعبد الأعلى، وهما ثقتان، فروياه دون ذكر أبي المهلب، وهذا الوجه ظاهره الاتصال؛ لأن محمد بن سيرين يروي عن عمران بن حصين، ولا يعرف بالتدليس، فروايتها أولى بالصواب، ورواية بشر من المزيد في متصل الأسانيد<sup>(56)</sup>. والحديث أعله البزار: "وهذا الحديث لا نعلم أحدا قال فيه: عن محمد عن أبي المهلب عن عمران إلا بشر بن المفضل وهو ثقة، عن يونس بن عبيد"<sup>(57)</sup>. وأعله الطبراني بقوله: "لم يرو هذا الحديث عن يونس عن ابن سيرين إلا بشر بن المفضل"<sup>(58)</sup>. وأعله الدارقطني بقوله: "غريب من حديث محمد بن سيرين عنه، وغريب من حديث يونس بن عبيد عن ابن سيرين، تفرد به بشر بن المفضل عنه"<sup>(59)</sup>.

#### رأي الباحث في وجه الإعلال:

الحديث من طريق يونس عن ابن سيرين معلول، ووجه الإعلال يرجع إلى قرينتين: الأولى: خولف يونس بن عبيد، فرواه بشر بن المفضل عن يونس عن ابن سيرين عن أبي المهلب عن عمران، ورواه عبد الوارث وعبد الأعلى عن يونس عن ابن سيرين عن عمران، دون ذكر أبي المهلب. الثانية: اشتهاار الحديث عن أبي قلابة، وهو ثقة، بخلاف حديث ابن سيرين، وهو ثقة ثبت، وكان الأولى اشتهاار حديث ابن سيرين بدلا من اشتهااره عن أبي قلابة، وكلاهما من نفس الطبقة، فكيف هؤلاء الثقات ررووا الحديث عن أبي قلابة، ورغبوا عمن هو أوثق، ومن بينهم أصحاب ابن سيرين، منهم: أيوب السخيتاني وخالد الحذاء؟ ولذلك نجد الترمذي وغيره من الأئمة النقاد يعلون هذا الوجه.

#### القرينة الثانية: كون الراوي المتفرد عنه من المشهورين برواية الحديث:

إذا كان الراوي المتفرد عنه مشهورا بالرواية عنه وله تلاميذ كثيرون، وتفرد عنه أحد أصحابه، ولم يكن من الحفاظ الكثيرين عن شيخه أو من أهل الاختصاص به، فمن الوجاهة أن نتساءل أين كان أصحاب شيخه الآخرون عن هذا الحديث؟ وكلما كان المتفرد عنه مشهورا كان التفرد عنه أشد استنكارا،

55- الجرح والتعديل، ج 5، ص 58، الطبقات الكبرى، ج 7، ص 183، تقريب التهذيب، ج 1، ص 494.

56- انظر: حاشية مسند أحمد، ج 33، ص 166.

57- مسند البزار، ج 9، ص 57.

58- الطبراني، المعجم الأوسط، ج 8، ص 245.

59- المقدسي، أطراف الغرائب والأفراد، ج 4، ص 220.

ويشتد الاستنكار إذا كان المتفرد عنه من الأئمة الذين يجمع حديثهم<sup>(60)</sup>. قال الإمام مسلم: "فأما من تراه يعتمد لمثل الزهري في جلالته وكثرة أصحابه الحفاظ المتقين لحديثه وحديث غيره أو لمثل هشام بن عروة وحديثها عند أهل العلم مبسوط مشترك قد نقل أصحابها عنهما حديثها على الاتفاق منهم في أكثره فيروى عنهما أو عن أحدهما العدد من الحديث مما لا يعرفه أحد من أصحابها وليس ممن قد شاركهم في الصحيح مما عندهم فغير جائز قبول حديث هذا الضرب من الناس والله أعلم"<sup>(61)</sup>. نقل ابن الصلاح عن الحافظ ابن منده أنه قال: "الغريب من الحديث كحديث الزهري وقتادة وأشباههما من الأئمة ممن يجمع حديثهم إذا انفرد الرجل عنهم بالحديث يسمى: غريباً"<sup>(62)</sup>.

قلت: قول الإمام مسلم والحافظ ابن منده فيه إشارة إلى إعلال الحديث بقريته كون الراوي المتفرد عنه من الأئمة الذين يجمع حديثهم.

#### المثال الأول:

قال البزار: أخبرنا محمد بن المثني، ومحمد بن العلاء، قالوا: أخبرنا أبو معاوية، عن الشيباني، عن ابن أبي أوفى رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه نهى عن نبيذ الجر، قلت: أي جر؟ قال: لا أدري. أخبرنا عبد الله بن محمد الزهري، قال: أخبرنا حماد بن مسعدة عن التيمي عن الشيباني، عن ابن أبي أوفى، عن النبي صلى الله عليه وسلم بنحوه. وقال البزار: "وهذا الحديث لا نعلم روي عن عبد الله بن أبي أوفى إلا من حديث الشيباني، ورواه غير واحد عن الشيباني، ولا نعلم رواه عن التيمي عن الشيباني إلا حماد بن مسعدة"<sup>(63)</sup>.

60- انظر: إعلال الحديث الغريب بالمشهور، ص 100. وقال الحاكم في معرفة علوم الحديث، ص 323 في النوع التاسع والأربعين: "هذا النوع من هذه العلوم معرفة الأئمة الثقات المشهورين من التابعين وأتباعهم ممن يجمع حديثهم". وقد ذكر الخطيب البغدادي في الجامع لأخلاق الراوي، ج 2، ص 297، 298 باباً في ذكر الرجال الذين يعتنى بجمع حديثهم، ثم مثل بأكثر من ثلاثين رجلاً، منهم: سفيان الثوري وشعبة ومالك بن أنس وحماد بن زيد وابن عيينة وإسحاق بن أبي خالد وأيوب السختياني وسليمان الأعمش وأبو إسحق الشيباني وسليمان التيمي وابن شهاب الزهري وطلحة بن مصرف واليامي ومسعر بن كدام وعبد الله بن عون البصري وعبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي وعبيد الله بن عمر العمري ويحيى بن سعيد الأنصاري وعمرو بن دينار ومحمد بن جحادة ويونس بن عبيد البصري.

61- مقدمة الصحيح، ج 1، ص 2.

62- ابن الصلاح، علوم الحديث، ص 157.

63- مسند البزار، ج 8، ص 267.

## تخريج الحديث:

أخرجه البخاري<sup>(64)</sup>، من طريق عبد الواحد، وعبد الرزاق<sup>(65)</sup>، عن الثوري، وابن أبي شيبية<sup>(66)</sup>، عن علي بن مسهر، وأحمد<sup>(67)</sup>، من طريق شعبة، وابن حبان<sup>(68)</sup>، من طريق أبي عوانة، كلهم (عبد الواحد والثوري وعلي بن مسهر وشعبة وأبو عوانة) عن الشيباني به<sup>(69)</sup>. والحديث من طريق حماد بن مسعدة عن التيمي عن الشيباني لم أجده في المصادر الحديثية غير مسند البزار.

## دراسة علة الحديث:

والحديث مشهور من حديث الشيباني، ورواه عنه غير واحد، منهم الثوري وشعبة وأبو معاوية وأبو عوانة وعبد الواحد وغيرهم، ورواه حماد بن مسعدة عن سليمان التيمي عن الشيباني. وسليمان بن طرخان التيمي أبو المعتمر البصري، ثقة روى له الجماعة<sup>(70)</sup>. وحماد بن مسعدة التيمي أبو سعيد البصري، ثقة من التاسعة روى له الجماعة<sup>(71)</sup>. وعبد الله بن محمد القرشي الزهري، صدوق روى له مسلم والأربعة<sup>(72)</sup>.

## رأي الباحث:

الحديث فيه التفرد النسبي وانفرد بروايته عن سليمان بن طرخان التيمي عن الشيباني، حماد بن مسعدة. وهذا التفرد غير محتمل لأمرين: الأول: استمرار التفرد ووقوعه في طبقات متأخرة، وهي طبقة

- 
- 64- الإمام محمد بن إسماعيل البخاري، الصحيح، تحقيق: مصطفى ديب البغي، دار ابن كثير، بيروت، ط 3، 1407هـ/1987م، ج 5، ص 2125، ح: 5274.
- 65- الإمام عبد الرزاق بن همام الصنعاني، المصنف، تحقيق: الشيخ حبيب الرحمن الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت، ط 2، 1403هـ، ج 9، ص 200، ح: 16928.
- 66- المصنف، ج 7، ص 482، ح: 24280.
- 67- المسند، ج 4، ص 380، ح: 19416.
- 68- الصحيح، ج 12، ص 223، ح: 5402.
- 69- وفي رواية التيمي: نهى عن نبيذ الجر، قلت: أي جر؟ قال: لا أدري. وفي رواية عبد الواحد: نهى عن الجر الأخضر قلت: أنشرب في الأبيض؟ قال: لا. وعندهم: نهى عن الجر الأخضر قال: قلت: الأبيض؟ قال: لا أدري. وفي رواية الثوري: ينهى عن الجر الأخضر يعني النبيذ في الجر.
- 70- تاريخ ابن معين (رواية الدارمي)، ص 49، الجرح والتعديل، ج 4، ص 125، الطبقات الكبرى، ج 7، ص 252، تقريب التهذيب، ج 1، ص 387.
- 71- الجرح والتعديل، ج 3، ص 148، الطبقات الكبرى، ج 7، ص 294، تقريب التهذيب، ج 1، ص 239.
- 72- الجرح والتعديل، ج 5، ص 163، تهذيب الكمال، ج 1، ص 69.

حماد بن مسعدة وهو من أتباع التابعين، إلا أنه من أصاغرهم، والتفرد في هذه الطبقة لا يقبل إلا من الأئمة الحفاظ. ووقع في طبقة عبد الله بن محمد الزهري، وهو من تبع الأتباع، والتفرد في هذه الطبقة لا يكون إلا نادرا. الثاني: كون المتفرد عنه وهو سليمان التيمي من الأئمة الذين يجمع حديثهم، وله تلاميذ كثيرون، ومثله يشتد التفرد عنه نكارة، ولذلك أعله البزار بتفرد حماد بن مسعدة عن التيمي عن الشيباني.

#### المثال الثاني:

قال البزار: حدثنا عمرو بن علي قال حدثنا معاذ بن معاذ قال حدثنا شعبة قال حدثني المفضل ابن فضالة عن الرحمن بن أبي بكرة، عن أبيه رضي الله عنه، أنه رأى ناسا يصلون الضحى، فقال: إن هذه الصلاة ما صلاحها رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا عامة أصحابه. وقال البزار: "وهذا الحديث لا نعلم أحدا يرويه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بهذا اللفظ إلا أبو بكرة، ولا نعلم يروى هذا الحديث عن شعبة إلا معاذ بن معاذ وحده" (73).

#### تخريج الحديث:

أخرجه أحمد (74)، والدارمي (75)، والنسائي (76)، من طريق معاذ بن معاذ به.

#### دراسة علة الحديث:

الحديث لم يروه عن شعبة إلا معاذ بن معاذ. وشعبة بن الحجاج الأزدي الواسطي البصري، إمام حجة حافظ وأمير المؤمنين في الحديث (77). ومعاذ بن معاذ العنبري البصري ثقة متقن من كبار التاسعة (78).

#### رأي الباحث في وجه الإعلال:

وجه إعلال الحديث يعود إلى قرينتين: الأولى: أن التفرد استمر في طبقة متأخرة، وهي طبقة معاذ بن معاذ، وهو من الطبقة الصغرى من أتباع التابعين، والتفرد في هذه الطبقة يكون مقبولا في بعض

73- مسند البزار، ج 9، ص 100.

74- المسند، ج 5، ص 45، ح: 20478.

75- السنن، ج 1، ص 403، ح: 1456.

76- الإمام أحمد بن شعيب النسائي، السنن الكبرى، تحقيق: عبد الغفار سليمان البنداري وسيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية، بيروت، 1411هـ/1991م، ج 1، ص 180، ح: 478.

77- الجرح والتعديل، ج 1، ص 126، 163، معرفة الثقات، ج 1، ص 456، الطبقات الكبرى، ج 7، ص 280.

78- ومعاذ بن معاذ بن نصر العنبري أبو المثنى البصري ثقة متقن، روى له الجماعة. ينظر: الجرح والتعديل، ج 8، ص 248، 249، الطبقات الكبرى، ج 7، ص 293، تهذيب الكمال، ج 28، ص 137.

الأحيان إذا كان من الحفاظ. الثانية: المتفرد عنه شعبة، وهو من الأئمة المشهورين، وله تلامذة كثيرون،  
والتفرد عن مثله لا يقبل إلا إذا كان المتفرد من خواصه أو كان من الأئمة الحفاظ.

#### المثال الثالث:

قال أبو نعيم: حدثنا عبد الله بن جعفر، ثنا أبو مسعود أحمد بن الفرات، ثنا أبو أسامة، عن  
مسعر، عن زياد بن علاقة، عن عمه، قال: "كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يدعو بهؤلاء الكلمات:  
"اللهم جنبني منكرات الأخلاق والأهواء والأدواء". وقال أبو نعيم: "غريب من حديث مسعر تفرد به  
عنه أبو أسامة" (79).

#### تخريج الحديث:

أخرجه ابن أبي شيبة (80)، والترمذي (81)، والبخاري (82)، من طريق أبي أسامة عن مسعر به.

#### دراسة علة الحديث:

الحديث لم يرو إلا من طريق أبي أسامة عن مسعر عن زياد بن علاقة عن قطبة رضي الله عنه.  
ومسعر بن كدام الهلالي الكوفي، ثقة ثبت روى له الجماعة (83). وأبو أسامة حماد بن أسامة الكوفي ثقة ثبت  
ربما دلس، من كبار التاسعة (84). وقال الترمذي: "هذا حديث حسن غريب" (85). وأعله البخاري "لا نعلم  
رواه إلا مسعر، عن زياد، ولا نعلم رواه عن مسعر إلا أبو أسامة، وهو غريب" (86).

#### رأي الباحث في وجه الإعلال:

الحديث معلول، ووجه الإعلال يعود إلى قرينتين: الأولى: أن التفرد استمر حتى وقع في طبقة  
متأخرة، وهي طبقة أبو أسامة، وهو من الطبقة الصغرى من أتباع التابعين، والتفرد في هذه الطبقة لا يقبل

79- أبو نعيم، حلية الأولياء، ج 7، ص 237.

80- المصنف، ج 10، ص 354، ح: 30210.

81- الجامع، ج 5، ص 575، ح: 3591.

82- مسند البخاري، ج 9، ص 155، ح: 3706.

83- الجرح والتعديل، ج 8، ص 369، معرفة الثقات، ج 2، ص 274، تهذيب التهذيب، ج 10، ص 104.

84- روى له الجماعة. ينظر: العلل ومعرفة الرجال، ج 1، ص 390، تاريخ ابن معين (رواية الدارمي)، ص 92، معرفة

الثقات، ج 1، ص 318، الجرح والتعديل، ج 3، ص 132، تقريب التهذيب، ج 1، ص 236.

85- جامع الترمذي، ج 5، ص 575.

86- مسند البخاري، ج 9، ص 155.



إلا من الحفاظ. الثانية: الراوي المتفرد عنه، وهو مسعر من الأئمة الثقات المشهورين برواية الحديث الذين يجمع حديثهم، والتفرد عن مثله يزداد نكارة. ولذلك أعله الأئمة بتفرد أبي أسامة عن مسعر.

#### القرينة الثالثة: استمرار التفرد في طبقات متأخرة:

الطبقة التي وقع فيها التفرد لها أثر عميق في الحكم على التفرد قبولاً أو ردّاً، واستعمل الطبقة للدلالة على الجليل عند المحدثين أمثال ابن حبان البستي في كتابيه الثقات ومشاهير علماء الأمصار، وعند الحاكم النيسابوري في تاريخ نيسابور، فقسموا الرواة إلى ثلاث طبقات: التابعين وأتباع التابعين وتبع أتباع التابعين<sup>(87)</sup>. وهذا التقسيم بالنظر إلى جهة جيل واحد<sup>(88)</sup>، وأما إذا نظر إلى تفاوتهم من جهات أخرى، كرؤية الراوي دون ثبوت سماعه أو قلة روايته وكثرتة، وغيرها، فيمكن أن تقسم كل طبقة إلى طبقات، واعتمدت تقسيم الحافظ ابن حجر في الطبقات حيث قسمها إلى اثنتي عشرة طبقة<sup>(89)</sup>. فالتفرد في طبقة التابعين يصح غالباً إذا كان من الثقات، وكذلك تفرد أتباع التابعين يكون محتملاً في بعض الأحيان، لاسيما إذا كان المتفرد إماماً من الأئمة، وأما التفرد بعد هاتين الطبقتين فيكاد ألا يوجد، وكلما تأخرت الطبقة كان ذلك أدعى إلى الاستنكار. قال الذهبي بعد ذكر طبقات الحفاظ: "فهؤلاء الحفاظ الثقات، إذا انفرد الرجل منهم من التابعين، فحديثه صحيح، وإن كان من الأتباع، قيل: صحيح غريب، وإن كان من أصحاب الأتباع، قيل: غريب فرد، ويندر تفردهم، فتجد الإمام منهم عنده مئتا ألف حديث، لا يكاد ينفرد بحديثين ثلاثة، ومن كان بعدهم، فأين ما ينفرد به ما علمته، وقد يوجد"<sup>(90)</sup>.

#### المثال الأول:

قال البزار: أخبرنا عقبة بن مكرم، قال: أخبرنا معاذ بن أسد، قال: أخبرنا كثير بن عبد الله، عن معاوية بن قرة، عن أبيه، رضي الله عنه، أن النبي صلى الله عليه وسلم، قال: "تسحروا، فإن في السحور بركة". قال البزار: "ولا نعلم أحداً روى هذا الحديث إلا عقبة بن مكرم عن معاذ بن أسد لم نسمعه إلا منه"<sup>(91)</sup>.

87- ينظر: خليفة بن خياط، مقدمة الطبقات، تحقيق: أكرم ضياء العمري، مكتبة العاني، بغداد، الطبعة الأولى، 1387هـ/1967م، ص 43.

88- ينظر: ابن الصلاح، علوم الحديث، ص 406-410، و 500.

89- ينظر: مقدمة تقريب التهذيب، ج 1، ص 8.

90- أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، الموقظة في علم الحديث، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتبة المطبوعات الإسلامية، حلب، ط 2، 1412هـ، ص 77.

91- مسند البزار، ج 8، ص 257.

## تخريج الحديث:

لم أجده في المصادر الحديثية غير مسند البزار.

## دراسة علة الحديث:

الحديث رواه البزار من طريق عقبة بن مكرم<sup>(92)</sup>، عن معاذ بن أسد<sup>(93)</sup>، عن كثير بن عبد الله<sup>(94)</sup>، عن معاوية بن قررة عن أبيه.

## رأي الباحث في وجه الإعلال:

وجه الإعلال يرجع إلى قرينتين: الأولى: استمرار التفرد فيه في طبقات متأخرة، وهي طبقة معاذ ابن أسد وطبقة عقبة بن مكرم، وهما من الآخذين عن تبع الأتباع، والتفرد في هذه الطبقة يندر عادة. الثانية: كثير بن عبد الله من أتباع التابعين إلا أنه ضعيف جدا، والتفرد في هذه الطبقة لا يقبل إلا من الثقات. فالحديث غريب جدا لا يعرف إلا من هذا الطريق الذي رواه البزار، بل لم يخرج غيره.

## المثال الثاني:

قال العقيلي: حدثنا علي بن عبد العزيز، قال: حدثنا أبو نعيم، قال: حدثنا سلمة بن رجاء، عن الشعثاء، امرأة من بني دارم، قالت: دخلت على ابن أبي أوفى، فرأيتَه يصلي الضحى ركعتين، فقلت له: أراك إنما صليت ركعتين؟ فقال: "إن رسول الله صلى الله عليه وسلم إنما صلى الضحى ركعتين حين بشر بالفتح، وحين جيء برأس أبي جهل". وقال العقيلي: "ولا يتابع عليه، لا يعرف إلا من هذا الطريق"<sup>(95)</sup>.

- 
- 92- ثقة من الحادية عشر. ينظر: كتاب الثقات، ج 8، ص 500، تقريب التهذيب، ج 1، ص 683.
- 93- ثقة من العاشرة. ينظر: الجرح والتعديل، ج 8، ص 251، تقريب التهذيب، ج 2، ص 191.
- 94- كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف المزني ضعيف جدا، روى له أبو داود والترمذي والنسائي. ينظر: العلل ومعرفة الرجال، ج 3، ص 213، تاريخ ابن معين (رواية الدوري)، ج 3، ص 232، الجرح والتعديل، ج 7، ص 154، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي، الضعفاء والمتروكين، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي، حلب، ط 1، 1396هـ، ص 228، محمد بن حبان بن أحمد أبي حاتم البستي، المجروحين، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي، حلب، ط 1، 1396هـ، ج 2، ص 221، تهذيب الكمال، ج 28، ص 103.
- 95- الحافظ أبو جعفر محمد بن عمرو العقيلي المكبي، كتاب الضعفاء، تحقيق: الدكتور عبد المعطي أمين قلعجي، دار الكتب العلمية، بيروت، ج 2، ص 150.

## تخريج الحديث:

أخرجه الدارمي<sup>(96)</sup>، وابن ماجه<sup>(97)</sup>، والبخاري<sup>(98)</sup>، من طريق سلمة بن رجاء به.

## دراسة علة الحديث:

الحديث تفرد به سلمة بن رجاء الكوفي<sup>(99)</sup>، عن الشعثاء<sup>(100)</sup>. والحديث أعله البخاري بقوله:

"ولا نعلم له طريقاً إلا هذا الطريق"<sup>(101)</sup>.

## رأي الباحث في وجه الإعلال:

الحديث معلول، ووجه الإعلال يرجع إلى قرينتين: الأولى: أن التفرد استمر فيه حتى وقع في طبقة متأخرة، وهي طبقة سلمة بن رجاء، وهو من صغار أتباع التابعين، والتفرد في هذه الطبقة لا يقبل إلا من الثقات الحفاظ. الثانية: أن شعثاء الكوفية لا تعرف، ومثلها لا يقبل تفرداً.

## المثال الثالث:

قال البخاري: حدثنا عمرو، قال: حدثنا عبد الرحمن بن عثمان، قال: حدثنا بحر بن مرار بن عبد الرحمن بن أبي بكرة، عن جده عبد الرحمن بن أبي بكرة، عن أبيه رضي الله عنه، أن النبي صلى الله عليه وسلم خرج في بعض عمرة، وخرجت معه ما قطع التلبية حتى استلم الحجر. وقال البخاري: "وهذا الحديث لا نعلم أحداً يرويه، عن أبي بكرة إلا من هذا الوجه، ولا نعلم أحداً تابع عمرو بن مالك على هذا الحديث، عن أبي بكرة، ولا عن بحر بن مرار، وبحر بن مرار بصري معروف"<sup>(102)</sup>.

## تخريج الحديث:

أخرجه ابن عدي<sup>(103)</sup>، والبيهقي<sup>(104)</sup>، من طريق عمرو بن مالك به.

- 
- 96- السنن، ج 1، ص 406، ح: 1462.
- 97- السنن، ج 1، ص 445، ح: 1391.
- 98- المسند، ج 8، ص 296، ح: 3368.
- 99- صدوق وله غرائب (خ ت ق). ينظر: تاريخ ابن معين (رواية الدوري)، ج 3، ص 337، الضعفاء والمتروكين، ج 1، ص 184، الجرح والتعديل، ج 4، ص 160، كتاب الثقات، ج 8، ص 286، تقريب التهذيب، ج 1، ص 376.
- 100- الأسدية الكوفية (ق) لا تعرف من الخامسة. ينظر: تقريب التهذيب، ج 2، ص 646.
- 101- مسند البخاري، ج 8، ص 296.
- 102- المصدر السابق، ج 9، ص 99.
- 103- عبد الله بن عدي الجرجاني، الكامل في ضعفاء الرجال، تحقيق: عادل أحمد وعلي محمد معوض، المكتبة العلمية، بيروت، ط 1، 1418هـ/1997م، ج 2، ص 55.
- 104- السنن الكبرى، ج 5، ص 105، ح: 9683.

## دراسة علة الحديث:

الحديث رواه البزار من طريق عمرو بن مالك<sup>(105)</sup>، حدثنا عبد الرحمن بن عثمان<sup>(106)</sup>، حدثنا بحر بن مرار<sup>(107)</sup>، عن جده عبد الرحمن بن أبي بكرة عن أبيه.

### رأي الباحث:

التفرد استمر في طبقات متأخرة، وهي طبقة عبد الرحمن بن عثمان، وهو من الطبقة الصغرى من أتباع التابعين، والتفرد في هذه الطبقة لا يقبل إلا من الحفاظ، وانفرد به عنه عمرو بن مالك، وهو من الآخذين عن أتباع التابعين، والتفرد في هذه الطبقة لا يكون إلا نادرًا.

### القرينة الرابعة: كون الراوي غير عدل أو غير ضابط:

إن الحال الراوي من حيث العدالة والضبط أثرًا كبيرًا في قبول تفرد أو رده، فليس تفرد الضعيف كتفرد الثقة، وليس تفرد الثقة كتفرد إمام حافظ، فالتفرد إذا كان معروفًا بأنه غير عدل أو غير ضابط، فيكون الأصل عدم قبول روايته<sup>(108)</sup>. والعدالة هي: "ملكة تحمل على ملازمة التقوى والمروءة والمراد بالتقوى اجتناب الأعمال السيئة من شرك أو فسق أو بدعة"<sup>(109)</sup>. وطريق معرفة العدالة هي تزكية المعدلين الذين عرفوا أحوال هذا الراوي دينًا وصلاً وسلوكًا، أو باستفاضة عدالته، واشتهارها بين أهل العلم ونقل الحديث<sup>(110)</sup>. والضبط هو: أن يثبت الراوي ما سمعه بحيث يتمكن من استحضاره متى شاء، وصيانة

105- وعمرو بن مالك الراسبي أبو عثمان البصري ضعيف له غرائب وأخطاء، من العاشرة. ينظر: الجرح والتعديل، ج 6، ص 259، كتاب الثقات، ج 8، ص 487، ابن عدي، الكامل، ج 6، ص 258، تقريب التهذيب، ج 1، ص 744.

106- وعبد الرحمن بن عثمان الثقفى البكر اوى ضعيف، (دق). ينظر: الجرح والتعديل، ج 5، ص 265، تاريخ ابن معين (رواية الدوري)، ج 4، ص 209، الضعفاء والمتروكين، ص 206، المجروحين، ج 2، ص 61، تقريب التهذيب، ج 1، ص 581.

107- ويحر بن مرار بن عبد الرحمن البصري صدوق في نفسه لكنه اختلط بأخرة. ينظر: الجرح والتعديل، ج 2، ص 418، الضعفاء والمتروكين، ص 160، المجروحين، ج 1، ص 194.

108- انظر: إعلال الحديث الغريب بالمشهور، ص 69-71.

109- محمد بن عبد الرحمن السخاوى، فتح المغيـث، تحقيق: علي حسين علي، مكتبة السنة، مصر، ط 1، 1424هـ/2003م، ج 1، ص 290.

110- ابن الصلاح، علوم الحديث، ص 223.

كتابه لديه منذ سمع فيه وصححه إلى أن يؤدي منه<sup>(111)</sup>. وطريق معرفة الضبط هو اعتبار روايات الراوي بروايات الثقات المعروفين. قال ابن الصلاح: "يعرف كون الراوي ضابطاً، بأن نعتبر رواياته بروايات الثقات المعروفين بالضبط والإتقان، فإن وجدنا رواياته موافقة ولو من حيث المعنى لرواياتهم أو موافقة لها في الأغلب، والمخالفة نادرة، عرفنا حينئذ كونه ضابطاً ثبثاً، وإن وجدناه كثير المخالفة لهم، عرفنا اختلال ضبطه، ولم نحتج بحديثه، والله أعلم"<sup>(112)</sup>. قال أبو نعيم: لا ينبغي أن يؤخذ العلم إلا عن ثلاثة:

- 1- حافظ له، أمين عليه، عارف بالرجال.
- 2- أن يكون متيقظاً، سليم الذهن عن شوائب الغفلة.
- 3- أن يكون قليل الغلط والوهم، لأن من كثر غلطه وكان الوهم عليه غالباً رد حديثه وسقط الاحتجاج به"<sup>(113)</sup>.

وذكر المقدسي أنواع الغرائب والأفراد، وقال: "وإن كانوا من أهل الجرح والضعف وسوء الحفظ وكثرة الخطأ لم يحتج بتفرده، ولم يعتد به لا سيما الأحاديث التي يتفرد بروايتها أهل الأهواء عن الكذبة المتروكين والضعفاء والمجروحين عن الثقات أو عن أمثالهم من الضعفاء"<sup>(114)</sup>. وإذا لم يعرف حال الراوي تعديلاً أو جرحاً لا يحكم بصحته ولا بضعفه، بل ينظر إلى قرائن أخرى للحكم على روايته. وقد قسم الخليلي في كتابه: الإرشاد في معرفة علماء الحديث الأفراد، وذكر النوع الرابع منها، فقال: "ما لا يحكم بصحته ولا بضعفه، ويتفرد به شيخ لا يعرف ضعفه ولا توثيقه"<sup>(115)</sup>.

#### المثال الأول:

قال البزار: أخبرنا محمد بن صالح بن العوام قال: أخبرنا سعيد بن سلام قال: أخبرنا خالد بن ميسرة عن معاوية بن قره عن أبيه رضي الله عنه: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا جلس جلس إليه أصحابه حلقة حلقة. وقال البزار: "وهذا الحديث لا نعلم رواه عن خالد بن ميسرة إلا سعيد بن سلام، وسعيد لين الحديث، وإنما يكتب من حديثه ما يتفرد به، ويبين العلة في ذلك"<sup>(116)</sup>.

111- السخاوي، فتح المغيث، ج 1، ص 16.

112- علوم الحديث، ص 217.

113- أبو بكر محمد بن موسى الحازمي، شروط الأئمة الخمسة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، ص 56.

114- أطراف الغرائب والأفراد، ج 1، ص 54.

115- الخليل بن عبد الله بن أحمد الخليلي القزويني أبو يعلى، الإرشاد في معرفة علماء الحديث، تحقيق: محمد سعيد، مكتبة الرشد، الرياض، ط 1، 1409 هـ، ج 1، ص 172.

116- مسند البزار، ج 8، ص 248.

### تخريج الحديث:

الحديث من طريق سعيد بن سلام لم أجده في المصادر الحديثية غير مسند البزار. وأخرجه البيهقي<sup>(117)</sup>، من طريق يونس بن محمد ثنا خالد بن ميسرة به بمعناه. وأخرجه النسائي<sup>(118)</sup>، من طريق زيد بن أبي الزرقاء عن خالد بن ميسرة به بمعناه.

### دراسة علة الحديث:

الحديث رواه البزار من طريق سعيد بن سلام<sup>(119)</sup>، عن خالد بن ميسرة به.

### رأي الباحث:

سعيد بن سلام منكر الحديث ورمي بالكذب، فالحديث من طريقه معلول، وروي من طريق يونس بن محمد<sup>(120)</sup>، وزيد بن أبي الزرقاء<sup>(121)</sup>، لكن هذه الطرق لا تقوي طريق سعيد بن سلام.

### المثال الثاني:

قال ابن عدي: حدثنا علي بن إسماعيل، حدثنا عمرو بن علي، حدثنا أبو داود، حدثنا بحر بن كنيز أبو الفضل، حدثني عبد العزيز بن أبي بكرة، عن أبيه، أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن الصرف قبل موته بشهرين. وقال ابن عدي: "وكل ما يحدث به، فعامة ذلك أسانيدنا ومتونها لا يتابعه عليه أحد"<sup>(122)</sup>.

### تخريج الحديث:

الحديث لم أجده في المصادر الحديثية غير الكامل لابن عدي.

### دراسة علة الحديث:

الحديث لم يرو إلا من طريق بحر بن كنيز عن عبد العزيز بن أبي بكرة عن أبيه. وبحر بن كنيز السقاء أبو الفضل البصري متروك روى له ابن ماجه<sup>(123)</sup>. قال ابن عدي: وقال البزار: "وهذا الحديث

117 - شعب الإيمان، ج 7، ص 135، ح: 9298.

118 - السنن، ج 4، ص 423، ح: 2087.

119 - وسعيد بن سلام متروك، وكذبه ابن نمير. ينظر: العلل ومعرفة الرجال، ج 3، ص 361، الجرح والتعديل، ج 4، ص 32، المجروحين، ج 1، ص 321، الضعفاء والمتروكين، ص 194.

120 - ثقة. ينظر: الجرح والتعديل، ج 9، ص 256، تاريخ ابن معين (رواية الدارمي)، ص 227.

121 - وزيد بن أبي الزرقاء الثعلبي ثقة. تاريخ ابن معين (رواية الدارمي)، ج 4، ص 460، الجرح والتعديل، ج 3، ص 575.

122 - ابن عدي، الكامل، ج 2، ص 235.

123 - الجرح والتعديل، ج 2، ص 418، الضعفاء والمتروكين، ص 160، تقريب التهذيب، ج 1، ص 121.

لا نعلمه يروى عن أبي بكره إلا من هذا الوجه بهذا اللفظ، وبحر بن كنيز هو جد عمرو بن علي، وهو لين الحديث" (124). قلت: الحديث معلول، ووجه الإعلال أن بحر بن كنيز انفرد بروايته، وهو متروك الحديث، ولذلك أعله البزار بتفرد بحر بن كنيز.

#### المثال الثالث:

قال العقيلي: حدثنا محمد بن عبيد قال: حدثنا أبو نعيم قال حدثنا عبد الجبار بن العباس الشبامي عن عطاء بن السائب عن عمر بن المهجع عن أبي بكره قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: "يخرج قوم هلكى لا يفلحون قائدهم امرأة قائدهم في الجنة". وقال العقيلي: "لا يتابع عليه ولا يعرف إلا به" (125).

#### تخريج الحديث:

أخرجه ابن أبي شيبة (126)، من طريق أبي نعيم الفضل بن دكين به.

#### دراسة علة الحديث:

الحديث لم يرو إلا من طريق عبد الجبار بن العباس (127)، عن عطاء بن السائب عن عمر بن المهجع (128)، عن أبي بكره رضي الله عنه. وأعله البزار بقوله: "ولا نعلم أحدا تابع عبد الجبار على روايته، وهو رجل معروف من أهل الكوفة روى عنه جماعة منهم" (129). وأورده ابن الجوزي في الموضوعات، وقال: "هذا حديث موضوع، والمتهم بوضعه عبد الجبار، فإنه كان من كبار الشيعة" ونقل قول أبي نعيم في عمر بن المهجع أنه قال: "لم يكن بالكوفة أكذب منه" (130).

124- مسند البزار، ج 9، ص 132.

125- العقيلي، الضعفاء، ج 4، ص 201.

126- المصنف، ج 15، ص 264، ح: 38941.

127- وعبد الجبار بن العباس الهمداني كوفي لا بأس به وكان غالبا في التشيع. ينظر: معرفة الثقات، ج 2، ص 68، المجروحين، ج 2، ص 159، الكامل، ج 7، ص 17.

128- لا يعرف. ينظر: كتاب الضعفاء، ج 4، ص 201، شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي، ميزان الاعتدال، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، المكتبة العلمية، بيروت، 1995م، ج 5، ص 281.

129- مسند البزار، ج 9، ص 135.

130- الإمام أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن الجوزي، كتاب الموضوعات، تحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان، ط 1، 1386هـ/ 1966م، ج 2، ص 10.

## رأي الباحث في وجه الإعلال:

الحديث معلول بالتفرد؛ لأنه تفرد به عبد الجبار بن العباس، وكان غالباً في التشيع. وفيه عمر بن الهجنع، وذكر الذهبي في ترجمته: هذا الحديث في منكراته.

القرينة الخامسة: كون الإسناد نادراً:

التفرد بالحديث يكون إسناد نادراً يعتبر قرينة تجعل التفرد قادحاً، والإسناد النادر ما لا تكثر الرواية به ولم يرو به من الأحاديث إلا الشيء القليل جداً، وقد لا يروى به إلا حديث أو حديثان أو ثلاث، والإسناد المشهور هو الذي تكثر الرواية به، وروي به من الأحاديث الشيء الكثير. ومثل هذه الأسانيد إن كان رواها من المشهورين برواية الحديث يكون التفرد بها موضع استغراب لحرص المحدثين بالرواية، والتفرد بمثلها لا يكاد يصح إلا إذا كان المتفرد به ثقة من الطبقات المتقدمة، أو كان من الأئمة الحفاظ، ولذلك نجد النقاد لا يقنعون في كثير من الأحيان برواية راو واحد لبعض الأسانيد النادرة، ويعلمون الحديث لمجرد أن راويه تفرد بإسناد معين<sup>(131)</sup>. ويلاحظ من خلال صنيع النقاد في تحليل الأحاديث بالتفرد أنهم يستخدمون ألفاظاً تدل على هذه القرينة. ومن الأئمة النقاد الذين أكثروا استخدام هذا النوع من التعليل، الإمامان البزار والطبراني. ومن العبارات التي استخدموها كثيرة، فيقولون مثلاً: لا نعلم روى فلان عن فلان إلا ثلاثة أحاديث. أو لا نعلم روى فلان عن فلان إلا حديثين. أو لا نعلم أسند فلان عن فلان إلا حديثين. أو لا نعلم أسند فلان عن فلان إلا هذا الحديث. أو لا نعلم روى فلان عن فلان إلا هذا الحديث.

## المثال الأول:

قال البزار: أخبرنا عمرو بن علي، قال: أخبرنا أبو داود، قال: أخبرنا هارون أبو مسلم، عن قتادة، عن معاوية بن قررة، عن أبيه، رضي الله عنه، قال: كنا نهى عن الصلاة بين الأساطين، ونطرد عنها طرداً على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم. أخبرنا محمد بن المثني، قال: أخبرنا يحيى بن حماد، قال: أخبرنا هارون أبو مسلم، عن قتادة، عن معاوية بن قررة، عن أبيه بنحوه.

وقال البزار: "وهذا الحديث لا نعلم رواه عن قتادة، إلا هارون، ولا نعلم أسند قتادة عن معاوية بن قررة عن أبيه غير هذا الحديث"<sup>(132)</sup>.

131 - انظر: إعلال الحديث الغريب بالمشهور، ص 110 - 123.

132 - مسند البزار، ج 8، ص 250.



## تخريج الحديث:

أخرجه ابن ماجه<sup>(133)</sup>، وابن خزيمة<sup>(134)</sup>، من طريق هارون بن مسلم به بنحوه.

## دراسة علة الحديث:

إسناد هذا الحديث من الأسانيد النادرة حيث لم يرو به إلا هذا الحديث، ورواة الإسناد من المشهورين برواية الحديث، وانفرد به أبو مسلم<sup>(135)</sup>.

## رأي الباحث في وجه الإعلال:

وجه إعلال الحديث يعود إلى قريتين: الأولى: الراوي المتفرد وهو هارون بن مسلم مستور، ومثله لا يحتمل تفرده. الثانية: وهي الأهم: أن هذا الإسناد من الأسانيد النادرة، ولم يرو به إلا هذا الحديث، ومثل هذه الأسانيد إذا كان رواها من المشهورين لا يكون التفرد بها مقبولاً إلا من الحفاظ. وهذا الإسناد راويه قتادة، وهو من الطبقة الوسطى من التابعين، ومثله يحرص في الرواية عنه، فلو كان الحديث عند قتادة عن معاوية بن قرة عن أبيه لما تركه الناس<sup>(136)</sup>، ولذلك أعله البزار.

## المثال الثاني:

قال البزار: حدثنا الحسن بن يحيى الأزبي قال: حدثنا عاصم بن مهجع قال: حدثنا قرعة بن سويد عن حميد الأعرج عن الزهري عن محمود عن شداد بن أوس رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "إذا حضرتم موتاكم فأغمضوا البصر، فإن البصر يتبع الروح، وقولوا خيراً، فإن الملائكة تؤمن على ما قال أهل الميت". وقال البزار: "وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن شداد بن أوس إلا من هذا الوجه، ولا نعلم روى حميد الأعرج عن الزهري حديثاً مسنداً إلا هذا الحديث، وحديثاً آخر رواه جعفر بن سليمان، عن حميد الأعرج، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة حديث الإفك، ولا نعلم رواه

133 - السنن، ج 1، ص 320، ح: 1002.

134 - الصحيح، ج 3، ص 29، ح: 1567.

135 - هارون بن مسلم البصري روى عنه غير واحد، ولم يوثقه غير ابن حبان، فهو مجهول الحال. أما قول أبي حاتم فيه أنه مجهول؛ فلأنه لم يعرف له راوياً غير عمر بن سنان الصغدي، ولذلك لم يذكر له راوياً غيره، ولكن الواقع أنه روى عنه ثلاثة من الثقات، وكلهم روهوا عنه هذا الحديث كما سلف في التخريج. ينظر: الجرح والتعديل، ج 9، ص 94، كتاب الثقات، ج 7، ص 321، محمد ناصر الدين الألباني، تمام المنة في التعليق على فقه السنة، المكتبة الإسلامية، دار الراجعية للنشر، الرياض، ط 3، 1409 هـ، ج 1، ص 296.

136 - انظر: إعلال الحديث الغريب بالمشهور، ص 116 - 122.

عن حميد إلا قزعة بن سويد، وقد تقدم ذكرنا لقزعة، وإنما هو الزهري عن محمود بن الربيع، وقال في هذا الحديث: عن محمود بن لبيد، والزهري لم يحدث عن محمود بن لبيد<sup>(137)</sup>.

تخريج الحديث:

أخرجه الطبراني<sup>(138)</sup>، من طرق عن قزعة بن سويد به.

دراسة علة الحديث:

الحديث رواه البزار من طريق قزعة عن حميد الأعرج<sup>(139)</sup> عن الزهري عن محمود عن شداد رضي الله عنه. والحديث أعله الطبراني بقوله: "لا يروى هذا الحديث عن شداد إلا بهذا الإسناد تفرد به قزعة بن سويد"<sup>(140)</sup>. وأعله ابن عدي بقوله: "لا أعلمه رواه عن حميد غير قزعة"<sup>(141)</sup>.

رأي الباحث في وجه الإعلال:

وجه الإعلال فيه يرجع إلى قريبتين: الأولى: قزعة بن سويد، وهو ضعيف ومن أتباع التابعين<sup>(142)</sup>، والتفرد في هذه الطبقة لا يقبل إلا من الثقات. الثانية: أن الإسناد من الأسانيد النادرة حيث لم يرو حميد الأعرج عن الزهري إلا هذا الحديث، والتفرد بمثل هذه الأسانيد لا يقبل إلا نادراً، والله أعلم.

المثال الثالث:

قال البزار: حدثنا محمد بن موسى القطان، قال: حدثنا إسماعيل بن أبان، قال: حدثنا حفص بن عمران، عن سماك، عن الحسن، عن عمران بن حصين رضي الله عنه، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "لا طاعة في معصية الله". وقال البزار: "لا نعلم روى هذا الحديث، عن سماك إلا حفص بن عمران.. ولا نعلم رواه عن حفص إلا إسماعيل بن أبان، وهو رجل يتشيع، وقد روى عنه أهل العلم واحتملوا حديثه، ولا نعلم روى سماك، عن الحسن، عن عمران إلا حديثين هذا أحدهما، وهو غريب،

137 - مسند البزار، ج 8، ص 403.

138 - المعجم الأوسط، ج 1، ص 303، ح: 1015.

139 - وحميد بن قيس المكي الأعرج أبو صفوان القارئ لا بأس به، روى له الجماعة. ينظر: الجرح والتعديل، ج 3، ص 328، معرفة الثقات، ج 1، ص 324، تقريب التهذيب، ج 1، ص 246.

140 - المعجم الأوسط، ج 6، ص 118.

141 - الكامل، ج 3، ص 72.

142 - ينظر: الجرح والتعديل، ج 7، ص 139، التاريخ الكبير، ج 7، ص 192، الضعفاء والمتروكين، ص 228.

والآخر مشهور" (143).

تخريج الحديث:

أخرجه الطبراني (144)، من طريق إسماعيل بن أبان به.

دراسة علة الحديث:

الحديث رواه البزار من طريق إسماعيل بن أبان (145)، عن حفص بن عمران (146)، عن سمالك (147) به. وأعله الطبراني بقوله: "لم يرو هذا الحديث عن سمالك بن حرب إلا حفص بن عمران، تفرد به إسماعيل بن أبان" (148).

رأي الباحث في وجه الإعلال:

وجه الإعلال يرجع إلى ثلاثة قرائن: الأولى: استمر التفرد في طبقة متأخرة، وهي طبقة إسماعيل بن أبان، وهو من الطبقة الصغرى من أتباع التابعين، والتفرد في هذه الطبقة لا يقبل إلا من الأئمة الحفاظ. الثانية: الراوي عن سمالك وهو حفص بن عمران لا يعرف. الثالثة: أن الإسناد نادر حيث لم يرو سمالك عن الحسن عن عمران إلا حديثين، أحدهما غريب، والآخر مشهور، ومن البعيد جدا أن يروى الحديثان بالإسناد النادر، ويشتهر أحدهما دون الآخر.

- 
- 143 - مسند البزار، ج 9، ص 11. والحديث المشهور من طريق عن الحسن عن عمران أن رجلا أعتق عند موته ستة رجلة له... أخرجه أحمد ج 4، ص 446 من طريق أبي عوانة، والطبراني في الكبير، ج 18، ص 143 من طريق حماد بن سلمة، ج 18، ص 177 من طريق حسن بن عمران، والبيهقي في السنن الكبرى، ج 6، ص 266 من طريق أسباط بن نصر، كلهم عن سمالك بن حرب به.
- 144 - المعجم الأوسط، ج 4، ص 321، ح: 4322.
- 145 - وإسماعيل بن أبان الوراق الأزدي ثقة يتشيع، من التاسعة. ينظر: العلل ومعرفة الرجال، ج 2، ص 129، الجرح والتعديل، ج 2، ص 161.
- 146 - وحفص بن عمران بن أبي الرسام أبو عمران قال الذهبي: لا نعرفه. ينظر: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، لسان الميزان، دائرة المعارف النظامية، الهند، ط 3، 1406 هـ/ 1986 م، ج 2، ص 330.
- 147 - وسالك بن حرب الكوفي صدوق وروايته عن عكرمة فيها اضطراب، روى له مسلم والأربعة. ينظر: الجرح والتعديل، ج 4، ص 279، تاريخ ابن معين (رواية الدوري)، ج 3، ص 374، الكامل، ج 4، ص 543، تقريب التهذيب، ج 1، ص 394.
- 148 - المعجم الأوسط، ج 4، ص 321.

## القرينة السادسة: كون الإسناد عاليًا:

طلب علو الإسناد والحرص عليه من الأمور المعلومة عند المحدثين، ولذلك كان المحدثون يرحلون من الأقطار إذا سمعوا بشيخ ثقة عالي الإسناد، ويذكرون ذلك في تراجمهم. قال الخطيب رحمه الله: "المقصود في الرحلة في الحديث أمران: أحدهما تحصيل علو الإسناد وقدم السماع، والثاني لقاء الحفاظ والمذاكرة لهم والاستفادة عنهم" (149). فإذا تفرّد الراوي بالإسناد العالي يكون ذلك موضع استغراب لكون المحدثين حريصين على العلو، بخلاف التفرد بالإسناد النازل، وكلما علا سند الحديث كان التفرد أشد استغرابًا (150).

### المثال الأول:

قال البزار: أخبرنا الفضل بن يعقوب الرخامي، وهلال بن العلاء، قالوا: أخبرنا عبد الله ابن جعفر، قال: أخبرنا عيسى بن يونس، عن إسماعيل بن أبي خالد، عن ابن أبي أوفى، رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم، قال: "لن يلج النار أحد شهد بدرًا والحديبية". قال البزار: "وهذا الحديث لا نعلم أحدا رواه عن إسماعيل بن أبي خالد إلا عيسى بن يونس، ولا عن عيسى إلا عبد الله ابن جعفر" (151).

### تخريج الحديث:

أخرجه الطبراني (152)، بنحوه. وأخرجه أحمد (153)، ومسلم (154)، وغيرهما من حديث أم مبشر أنها سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول: "لا يدخل النار إن شاء الله من أصحاب الشجرة أحد الذين بايعوا تحتها".

- 
- 149 - أحمد بن علي الخطيب البغدادي، الجامع لأخلاق الراوي، مكتبة المعارف، الرياض، 1403هـ، ج 4، ص 433.
- 150 - انظر: عبد الله بن يوسف الجديع، تحرير علوم الحديث، ج 3، ص 253، وهمة الملياري، الموازنة بين المتقدمين والمتأخرين في تصحيح الأحاديث وتعليقها، ص 26، وإعلال الحديث الغريب بالمشهور، ص 111-114.
- 151 - مسند البزار، ج 8، ص 276.
- 152 - علي بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي، مجمع الزوائد، تحقيق: حسام الدين القدسي، مكتبة القدسي، القاهرة، 1414هـ/1994م، ج 9، ص 253.
- 153 - المسند، ج 6، ص 420، ح: 27402.
- 154 - الصحيح، ج 7، ص 169، ح: 6560.

## دراسة علة الحديث:

الحديث يرويه عبد الله بن جعفر<sup>(155)</sup>، عن عيسى بن يونس<sup>(156)</sup> عن إسماعيل بن أبي خالد. وإسماعيل بن أبي خالد وهو مجمع على توثيقه وروى له الجماعة<sup>(157)</sup>.

## رأي الباحث في وجه الإعلال:

الحديث معلول بالتفرد، والتفرد غير محتمل، ويرجع إعلاله إلى أمرين: الأول: كون المتفرد عنهما، إسماعيل بن أبي خالد وعيسى بن يونس من المشهورين برواية الحديث، والتفرد عن مثلها يوجب التردد في قبوله، ويجعله أشد نكارة. الثاني: كون الإسناد من الأسانيد العالية؛ فرواية عيسى بن يونس عن إسماعيل بن أبي خالد عن ابن أبي أوفى رضي الله عنه إسناد ثلاثي ويعتبر عالياً، وانفرد به عبد الله بن جعفر، وهو من الآخذين عن أتباع التابعين ومن بينهم أصحاب المصنفات الحديثية أمثال إسحاق بن راهويه وأبو بكر بن أبي شيبة، وهما من تلاميذ عيسى بن يونس، والتفرد بمثل هذا الإسناد في هذه الطبقة يزداد التفرد نكارة، والله أعلم.

## المثال الثاني:

قال البزار: حدثنا مطر بن محمد السكري، قال: حدثنا عبد المؤمن بن سالم، قال: حدثنا هشام يعني ابن حسان، عن محمد، عن عمران رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم، قال: "من كذب عليّ متعمداً، فليتبوأ مقعده من النار". قال البزار: "وهذا الحديث لم نسمعه إلا من مطر، عن عبد المؤمن ولم نسمع أحداً يحدث عن عبد المؤمن هذا غيره ولا يروى عن عمران، عن النبي صلى الله عليه وسلم إلا من هذا الوجه"<sup>(158)</sup>.

## تخريج الحديث:

أخرجه العقيلي<sup>(159)</sup>، من طريق مطر بن محمد حدثنا عبد المؤمن بن سالم حدثنا هشام به.

155 - وعبد الله بن جعفر بن غيلان الرقي أبو جعفر القرشي، ثقة لكنه تغير بأخرة فلم يفحش اختلاطه من العاشرة، روى له

الجماعة، ينظر: الجرح والتعديل، ج 5، ص 23، كتاب الثقات، ج 8، ص 351، تقريب التهذيب، ج 1، ص 483.

156 - وعيسى بن يونس بن أبي إسحاق السبيعي الكوفي ثقة ثبت، روى له الجماعة. ينظر: معرفة الثقات، ج 2، ص 200،

الجرح والتعديل، ج 6، ص 291، 292، الطبقات الكبرى، ج 7، ص 488، تهذيب الكمال، ج 23، ص 62.

157 - تاريخ ابن معين (رواية الدارمي)، ج 1، ص 56، الجرح والتعديل، ج 2، ص 175، تهذيب الكمال، ج 3، ص 69-75.

158 - مسند البزار، ج 9، ص 80.

159 - كتاب الضعفاء، ج 3، ص 93.

### دراسة علة الحديث:

ذكر فيه البزار التفرد حيث لم يرو إلا من طريق عبد المؤمن بن سالم حدثنا هشام بن حسان عن محمد بن سيرين عن عمران بن حصين، وفيه التفرد بالنسبة لهذا الإسناد، ومتن الحديث متواتر عن جماعة من الصحابة. قال العقيلي: "لا يحفظ هذا الحديث عن عمران بن حصين إلا عن هذا الشيخ، فأما المتن ففيه عن جماعة من الصحابة عن النبي صلى الله عليه وسلم بأسانيد صحاح"<sup>(160)</sup>. وعبد المؤمن بن سالم بصري، قال العقيلي: "لا يتابع على حديثه وساق له حديثا منكر السند"<sup>(161)</sup>. ومطر بن محمد بن الضحاك السكري مجهول الحال<sup>(162)</sup>.

### رأي الباحث في وجه الإعلال:

الحديث من هذا الطريق غريب، ووجه الغرابة يعود إلى قرينتين: الأولى: تفرد به عبد المؤمن بن سالم، وهو من طبقة أتباع التابعين، والتفرد في هذه الطبقة لا يقبل إلا من الثقات. وكذلك انفراد مطر بن محمد غير محتمل، لأن مثله إن توبع يقبل، وإلا فهو لين الحديث. الثانية: إسناده من الأسانيد الجليلة، فرواية هشام بن حسان عن محمد بن سيرين عن عمران بن حصين تعتبر جليلة؛ لأن محمد بن سيرين من كبار التابعين، وهو ثقة ثبت<sup>(163)</sup>، وهشام بن حسان من أثبت الناس في ابن سيرين، والتفرد بمثل هذا الإسناد يزيد التفرد غرابة.

### المثال الثالث:

قال البزار: حدثنا محمد بن مرداس، قال: حدثنا عبد الله بن عيسى أبو خلف، قال: حدثنا يونس، عن محمد، عن عمران بن حصين رضي الله عنه، أن النبي صلى الله عليه وسلم، قال: "لا يزال العبد في صلاة ما انتظر الصلاة". قال البزار: "وهذا الحديث قد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم بهذا الكلام من وجوه بأسانيد مختلفة وكلام مختلف، ولا نعلم أنه يروي عن عمران بن حصين إلا من هذا الوجه، ولا نعلم رواه، عن يونس إلا أبو خلف"<sup>(164)</sup>.

160 - المرجع السابق، ج 3، ص 93.

161 - المرجع السابق، وميزان الاعتدال، ج 4، ص 420، 421.

162 - الضعفاء، ج 3، ص 93، كتاب الثقات، ج 9، ص 189.

163 - الجرح والتعديل، ج 7، ص 280، الطبقات الكبرى، ج 7، ص 193، تقريب التهذيب، ج 2، ص 85.

164 - مسند البزار، ج 9، ص 81.

## تخريج الحديث:

الحديث لم أجده في المصادر الحديثية غير مسند البزار.

## دراسة علة الحديث:

الحديث لم يروه إلا عبد الله بن عيسى<sup>(165)</sup>، عن يونس بن عبيد<sup>(166)</sup>، عن ابن سيرين عن عمران. قال ابن عدي في ترجمة عبد الله بن عيسى: "يروى عن يونس بن عبيد وداود بن أبي هند ما لا يوافقه عليه الثقات... أحاديثه أفراد كلها"<sup>(167)</sup>.

## رأي الباحث في وجه الإعلال:

وجه الإعلال يرجع إلى قرينتين: الأولى: عبد الله بن عيسى من الطبقة الصغرى من أتباع التابعين وانفرد به، وهو ضعيف. الثانية: يونس بن عبيد عن محمد بن سيرين عن عمران بن حصين من الأسانيد الجلييلة، والتفرد بها يزداد الحديث غرابة لحرص المحدثين بمثل هذه الأسانيد.

## نتائج البحث:

- 1- الغرابة مظنة العلة وليس دليلاً للعلّة، وكون الحديث غريباً لا يقتضي تضعيفاً ولا تصحيحاً.
- 2- إن مقياس القبول والرد في تفرد الراوي ليس كونه ثقة أو ضعيفاً فحسب، بل لهم في كل حديث تفرد به الراوي، نقد خاص حسب القرائن التي تصاحب التفرد.
- 3- من الأمور التي يجب مراعاتها عند الحكم على الغريب بالقبول أو الرد هي: الراوي المتفرد، وكونه مختصاً بشيخه أو غير مختص، والراوي المتفرد عنه، والطبقة التي وقع فيها التفرد، والإسناد الذي وقع به التفرد.
- 4- يعتبر إعلال الغريب بالمشهور من القرائن المصاحبة للتفرد التي تجعله قادحاً في صحة الحديث، وهذا النوع من التعليل مستفيض من عمل النقاد لمن تتبع صنيعهم، ويلاحظ من صنيع البزار استخدام هذه القرينة، والمراد من هذه القرينة أن توجد روايتان إحداهما غريبة، والأخرى مشهورة، وتكون الغريبة أولى بالشهرة من المشهورة.

165- وعبد الله بن عيسى الخزاز أبو خلف ضعيف، (ت). ينظر: الجرح والتعديل، ج 5، ص 127، الكامل، ج 5، ص 415، تقريب التهذيب، ج 1، ص 521.

166- ويونس بن عبيد بن دينار العبدي أبو عبيد البصري ثقة ثبت، روى له الجماعة. ينظر: الجرح والتعديل، ج 9، ص 242، الطبقات الكبرى، ج 7، ص 260، تهذيب الكمال، ج 32، ص 517-533.

167- ابن عدي، الكامل، ج 5، ص 415.

- 5- إذا كان الراوي المتفرد عنه مشهورًا بالرواية عنه وله تلاميذ كثيرون، وتفرد عنه أحد أصحابه، ولم يكن من الحفاظ الكثيرين عن شيخه أو من أهل الاختصاص به، فمن الوجهة أن تتساءل أين كان أصحاب شيخه الآخرون عن هذا الحديث؟ وكلما كان المتفرد عنه مشهورًا كان التفرد عنه أشد استنكارًا.
- 6- الطبقة التي وقع فيها التفرد لها أثر عميق في الحكم على التفرد قبولًا أو ردًا، فالتفرد في طبقة التابعين يصح غالبًا إذا كان من الثقات، وكذلك تفرد أتباع التابعين يكون محتملًا في بعض الأحيان، لاسيما إذا كان المتفرد إمامًا من الأئمة، وأما التفرد بعد هاتين الطبقتين فيكاد ألا يوجد، وكلما تأخرت الطبقة كان ذلك أدعى إلى الاستنكار.
- 7- إن لحال الراوي من حيث العدالة والضبط أثرًا كبيرًا في قبول تفردّه أو رده، فليس تفرد الضعيف كتفرد الثقة، وليس تفرد الثقة كتفرد إمام حافظ، فالتفرد إذا كان معروفًا بأنه غير عدل أو غير ضابط، فيكون الأصل عدم قبول روايته.
- 8- التفرد بحديث يكون إسناده نادرًا يعتبر قرينة تجعل التفرد قادمًا، والإسناد النادر ما لا تكثر الرواية به ولم يرو به من الأحاديث إلا الشيء القليل جدًا، فمثل هذه الأسانيد إن كان رواتها من المشهورين برواية الحديث يكون التفرد بها موضع استغراب لحرص المحدثين بالرواية.
- 9- تفرد الراوي بالإسناد العالي يكون موضع استغراب لكون المحدثين حريصين على العلو، بخلاف التفرد بالإسناد النازل، وكلما علا سند الحديث كان التفرد أشد استغرابًا.

### **Circumstances warranting lower estimation of an unfamiliar hadith as defective**

A ḥadīth is termed *gharīb* (unfamiliar) when only a single narrator is found reporting it at some stage of the *isnād*, such a ḥadīth is also termed as *fard* (solitary). It is not, however, necessary that any *gharīb* (unfamiliar) ḥadīth should be weak (*ḍa'īf*), because the narrator of such ḥadīth might make mistake in reporting it and uet it is correct.

The authenticity of ḥadīth *gharīb* depends on certain other factors such as:

- the reliability or unreliability of its narrator.
- whether the teacher (Shaykh) of the narrator is a renowned authority in ḥadīth such as al-Zuhrī and Shu'ba or he is a



lesser known reporter.

- the stage of the isnād where Gharāban (unfamiliarity) is found is earlier or later.
- the nature of the link between the narrator and his teacher (Shaykh).
- the nature of isnād like famous (mashhūr) or non-famous (nādir) etc.

Therefore a ḥadīth gharīb should be studied in the light of these factors to be declared ma'lūl (defective) or Ṣaḥīḥ.

This paper studies ḥadīth gharīb in the light of these factors.

\*\*\*\*